آفاق

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

الاحد - 30 يناير 2011 - العدد 15069

Sunday -30 January 2011 - Issue 15069

سوء استخدام الأسلحة الصغيرة ومعوقات التنمية في اليمن

الحلقة 6

عبدالسلام أحمد الدار الحكيمي

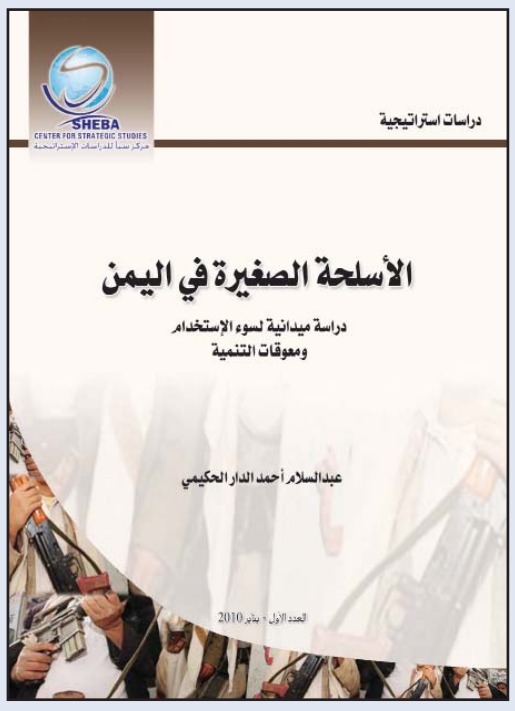

النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة الميدانية

أظهرت الدراسة الميدانية حول الأسلحة الصغيرة في المجتمع اليمني عدداً من النتائج، أهمها ما يلي:

1 - بلغ عدد الأفراد الذين يمتلكون الأسلحة 1267 شخصاً من الإجمالي الكلي لأفراد العينة البالغ عددها 2083 شخصاً، تم اختيارهم عشوائياً من مختلف محافظات الجمهورية من الريف والحضر. وأظهرت الدراسة الميدانية أن نسبة الحيازة لملكية السلاح الناري لدى الأسر في المنازل لدى جميع أفراد المجتمع المبحوث بلغت حوالي 60.8 ٪، أي أنه من بين كل مائة أسرة، هناك ما بين 60 - 61 منها تمتلك سلاحاً نارياً من قبل أحد أفرادها. وبناءً على هذه النتيجة، وبالرجوع إلى بيانات تعداد السكان والمساكن لعام 2004، نجد أن عدد الأسر في اليمن بلغ 2.755.833 أسرة، أي بمتوسط 7.1 فرد لكل أسرة من إجمالي السكان البالغ 19.685.161 مليون نسمة(1).

وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن ما بين 60 ٪ إلى 61 ٪ من أسر عينة البحث بحوزتها سلاح ناري، ولو طبقت هذه النسبة على إجمالي عدد الأسر في اليمن، نجد أن عدد من يملكون سلاحاً نارياً في المنزل يقدر بحوالي 1.681.058 أسرة، وبناءً على هذا التصور فإننا لو قمنا بضرب حاصل هذا المجموع في ثلاثة على أساس أن في كل أسرة يمنية يوجد بها ثلاثة أشخاص ممن يفترض أن بحوزتهم سلاحاً نارياً، وهؤلاء هم

من الذكور في الغالب، فإنه يكون لدينا حوالي 5.043.174 مليون قطعة سلاح ناري صغير، ولو أضيف إلى هذا العدد التقديرات التي وضعها الباحث ديريك ب.ميلر بأن ما يمتلكه شيوخ القبائل يقدر بـ184.000 قطعة سلاح. إلى جانب حوالي 30.000 قطعة سلاح متواجدة في الأسواق، بالإضافة إلى ما يقدر بحوالي 1.500.000 قطعة سلاح صغير يدخل ضمن ممتلكات الدولة، ولو جمعت هذه الأرقام فسيكون الرقم التقريبي للأسلحة الصغيرة في اليمن حوالي 6.757.174 قطعة.

وبناءً على هذه النتيجة التقديرية لمخزون السلاح الناري في اليمن، وعلى اعتبار أن هذه الفرضية الأولى جاءت من بحث ميداني صغير، وهذا البحث لم يأخذ شكل المسح العام للمجتمع الأصلي. الأمر الذي جعل الباحث يضع فرضية ثانية مبنية على أساس أن كل الأسر اليمنية تمتلك سلاحاً نارياً صغيراً، وأن في كل أسرة يوجد ثلاثة أشخاص من الذكور ممن يفترض أن في حوزتهم سلاح ناري، والبقية هم من النساء والأطفال، سيصبح الناتج بعد ضرب عدد الأسر في ثلاثة حوالي 8.267.499 مليون قطعة سلاح، ولو أضيف إلى هذا الرقم تلك الأرقام التي أوردها الباحث ميلر (30.000 + 184.000 + 1.500.000) سيصبح مخزون اليمن من الأسلحة النارية الصغيرة حوالي 9.981.499 مليون قطعة سلاح ناري. ومما سبق نستنتج أن العدد الذي برز في الفرضيتين يقترب من الرقم الذي توصل إليه الباحث مليز بأنه يوجد في اليمن ما بين (6 - 9) مليون قطعة سلاح.

2 - اختلفت الأسباب المؤدية إلى حيازة الأسلحة النارية من قبل أفراد العينة، حيث كانت مبررات الحيازة في المدينة تعود لكونه يمثل وسيلة للدفاع عن النفس، بنسبة وصلت إلى حوالي 44.7 ٪، وللشعور بالأمان عندما يكون بحوزتهم سلاح 2.8 ٪، ولاستخدامه عند الحاجة 11.6 ٪، ولكونه مهماً بسبب المشاكل والثارات التي لديهم 2.7 ٪، وللحماية 11.2 ٪، ولكونه ضرورياً 2.7 ٪ ، ولكونه سلاحاً شخصياً 4.8 ٪، ولكونه يعد للزينة فقط 0.6 ٪. أما بالنسبة لمبررات الحيازة في المجتمع الريفي فقد أرجع 60.5 ٪ منهم سبب الحيازة للدفاع عن النفس، ومثلت أعلى نسبة، وتفاوتت النسب البقية على كونه يمثل لهم نوعاً من الشعور بالأمان بنسبة 0.8 ٪، وللحماية 12.6 ٪، ولاستخدامه عند الحاجة 6.6 ٪، وكذا بسبب المشاكل والثأر 2.9 ٪، ولأنه سلاح شخصي 2.8 ٪، ولأنه ضروري 1.2 ٪، ولكونه للزينة 1.2 ٪، ولاستخدامه وقت الأفراح 1.4 ٪، وهذه النسب والمبررات لحيازة السلاح الناري لا تقتصر على أبناء الريف فقط؛ وإنما نجدها أيضاً لدى أبناء الحضر.

3 - إن حيازة الأسلحة في المجتمع اليمني لا تقتصر على مستوى تعليمي معين أو فئة عمرية أو دخل محدد أو محل إقامة معينة (ريف - حضر)، بل نجدها منتشرة بين كل الفئات الاجتماعية والعمرية، وفي كل من الريف والحضر، حيث تبين من التحليل للبيانات أن حيازة السلاح لدى مختلف الفئات العمرية، ولكن هذه الحيازة تقل عند الفئات العمرية العليا، أي عند أربعين سنة فأكثر، حيث كانت النسبة على التوالي حوالي 55.6 ٪ لدى الفئة (15 - 20) سنة، وحوالي 65.5 ٪ لدى الفئة (20 - 25) سنة، وحوالي 63.7 ٪ لدى الفئة (25 - 30)سنة، و59 ٪ لدى الفئة (30 - 35) سنة، وكذا الفئة (35 - 40) سنة، ومن ثم تنخفض لتصل إلى 30.6 ٪ لدى الفئة العمرية (40 سنة فأكثر).

4 - من خلال تحليل البيانات نجد أنه كلما ارتفع مستوى دخل الفرد؛ ارتفعت نسبة امتلاك السلاح الناري إلى حد ما، حيث بلغت نسبة الحيازة لدى الأفراد الذين تجاوز دخلهم الشهري 30.000 ألف ريال حوالي 78.6 ٪، بينما نجد هذه النسب تبلغ عند الأفراد الذين يبلغ دخلهم بين (20.000 - 25.000) حوالي 57.2 ٪، وهذا له دلالة على أنه كلما زاد الدخل سهل على الأفراد شراء الأسلحة، وازدادت رغبتهم في امتلاكها، إلا أن الحيازة بشكل عام لا تقتصر على دخل معين، بل نجدها لدى كافة الأفراد، ومن ذوي الدخل المتدني والمرتفع، ويعود ذلك إلى العادات والتقاليد، وكذا إلى هيمنة النظام القبلي على الأفراد.

5 - حيازة الأسلحة في المجتمع اليمني لا تقتصر على المدنيين في الريف، بل نجدها منتشرة في كل من الريف والحضر، حيث بلغت نسبة الحيازة للسلاح في الريف حوالي 66.6 ٪ من إجمالي أفراد العينة

المياه حقوق مكتسبة يكفلها الدستور كونها ملك عام

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

Water in Yemen 2011